The Distinction between Two Sexes and its Effects in Women Empowerment and the decision making - A field stay in the province Hama

Dr. Khaled Al-Faris*

(Received 5 / 1 / 2020. Accepted 16 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

The p resent study aims to diagnosing the problem of gender difference ,and the negative role it plays in the inferiority of women and not empowering her to make decisions.
The researcher used the descriptive analytical method. A questionnaire is designed to distributed among those who make the community of the study. Results were studied and analysis .
The study is divided into three line:
-Definition of the definition between the two sexes as perceived in the social status.
-The inferiority of rural women, and the problems she suffers from.
-presenting a field study, about this ,problem biased on supposition which constitute the causes of the problem.
Suggestions and recommendations will be given that aim at finding convenient solutions.

Keywords: Difference, Rural woman, status , inferiority.

*Assistant Professor - Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University - Lattakia - Syria.

التمييز بين الجنسين واثاره السلبية في تمكين المرأة واتخاذ القرار
دراسة ميدانية في ريف محافظة حماه

الدكتور خالد الفارس*

(تاريخ الإيداع 5 / 1 / 2020. قبل للنشر في 16 / 2 / 2020)

□ ملخّص □

تركز الدراسة الحالية التعرف على مشكلة التمييز بين الجنسين والدور السلبي الذي يمكن ان تلعبه في دونية المرأة و عدم تمكينها في اتخاذ القرارات في جميع المجالات،استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ،كما تم تصميم استبانة وتوزيعها على مجتمع الدراسة كما تم دراسة و تحليل البيانات باستخدام برنامج spss

قسمت الدراسة الى ثلاث محاور اساسية

– التعريف بالتمييز بين الجنسين من خلال الواقع الاجتماعي.

– دونية المرأة في الريفو المشكلات التي تعاني منه نتيجة التمييز بين الجنسين.

– تقديم دراسة ميدانية حول مشكلة التمييز و التي تعاني منها المرأةالريفية مبنية على أهم الافتراضات التي تشكل اسباب المشكلة.

إضافة الى تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات التي تساعد في ايجاد الحلول المناسبة لها.

الكلمات المفتاحية: التمييز– المرأة الريفية – المكانة – الدونية.

* **مدرس– قسم علم الاجتماع – كلية الآداب– جامعة تشرين – اللاذقية– سورية.**

مقدمة:

مما لاشك فيه إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية القرن العشرين في العالم العربي ، لم يكن لها مدلول فعال يؤثر في جوهر العادات والتقاليد المتوارثة ويخفف من أهميتها . حيث أن هناك إرثا من العادات والتقاليد تعيش بين الناس المعاصرين في الوقت الحاضر ،وما يزال حصول تناقل تراث تقليدي من المفاهيم والمعتقدات التي لا تتلاءم وتلك التطورات المعاصرة فيما يتعلق بالمرأة فان ذلك عادة ما يبقيها بالتناقضات ويحصرها في دائرة مرسومة لها سلفا ويضيق عليها إمكانية الخروج منها .

إن المرأة نالت في الوقت الحاضر حقوقا لم تحصل عليها في الماضي لكن هذه الحقوق التي نالتها سواء من شغل الوظائف أو تعليم لم تستطيع تخليصها من الموروث التقليدي الذي يقف عائقا أمام تحرر المرأة وما زالت العادات والتقاليد التي تترسب في بعض مجالات الحياة تحد من نشاطها والتي تراكمت على مر القرون معتبرة المرأة قاصرة تحتاج إلى مرشد أو مشرف ، سواء كان والدا او زوجا ، وهذه النظرة مبنية على أن المرأة حسب تلك العادات لا تملك القدرة العقلية التي يملكها الرجل وبالتالي فهي ضعيفة تحتاج إلى حماية ورعاية.

يرتبط وضع المرأة في المنطقة العربية ارتباطا وثيقا بالقيم والأفكار والتقاليد الشائعة والتي تنعكس على التعامل مع المرأة كانسان له أدواره وفي نفس الوقت له احتياجاته الاجتماعية الأساسية يأتي من بينها المشاركة و اتخاذ القرار .

مشكلة البحث:

تركز مشكلة البحث بشكل أساسي على دراسة واقع المرأة في القرى الريفية والبدوية السورية لرصد المشكلات الاجتماعية التي تحد من قدرتها في اتخاذ القرار وبيان واقع التمييز بين الجنسين في الحقوق و الواجبات و انعكاسات ذلك على حياة المجتمع عامة وحياة المرأة خاصة و ايجاد الحلول العلمية المناسبة لتمكينها في المجتمع ومن قدرتها في اتخاذ القرار.و ذلك من خلال بيان توزيع الأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة ، و الذي لا يتم على أساس القدرات والمؤهلات بل على ما هو متبع من قيام الرجل بمسؤوليات اتخاذ القرارات وقيام المرأة بالتنفيذ مما يقلل من مكانتها في المجتمع. .

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تأتي اهمية الدراسة الحالية من خلال بيان السلطة الذكورية على المرأة داخل المنزل وخارجه حيث يعتبران من أهم مرتكزات التنشئة الاجتماعية للأنثى باعتبارهما يحددان أسلوب اتخاذ القرارات في العائلة وفي المجتمعات الريفية والبدوية تتضح قوة العادات و التقاليد والتمسك بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ،و التي تعتبر ان أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد استقرارهم وتؤدي إلى تفكك وحدتهم وتماسكهم . ولذلك يقف الكثير منهم ضد التغيير وتلعب الشائعات دور عميق في ترسيخ هذا الاعتقاد ،كما تلعب المنزلة (المكانة)الاجتماعية دور في التمييز بين الجنسين لأنها تفرض أدوارا اجتماعية معينة يجب على الفرد

ن يؤديها وتحتم عليه الابتعاد عن أداء أدوارا أخرى حيث إن ممارسته لهذه الأدوار تهدد منزلته الاجتماعية.

أهداف البحث:

إن الهدف العام للبحث هو التعرف على واقع التمييز بين الجنسين و انعكاساته السلبية على المرأة الريفية و البدوية في تمكينها وقدرتها في اتخاذ القرار وبيان المشكلات التي تعترضها .

من اجل بلوغ هذا الهدف ، تم وضع المهمات التالية :

1- دراسة واقع المرأة ولاسيما في الريف و البادية السورية والمشكلات الاجتماعية التي تعاني منها.

2- بيان أهم المعوقات و العوامل التي ترسخ التمييز بين الجنسينالاثار الناجمة عنه في كافة المجالات.

3-تنفيذ بحث ميداني في المناطق الريفية في سورية .

4-الوصول إلى نتائج تسهم في تقديم مقترحات عملية لأنهاء مشكلة التمييز.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين ممارسة التمييز بين الجنسين و عدم قدرة المرأة اتخاذ قرار التعليم.

الفرضية الثانية: هناك علاقة طرديةبين ممارسة التمييز ضد المرأة و عدم قدرة المرأة اتخاذ قرار العمل.

الفرضيةالثالثة:هناك علاقة طردية بين التمسك بالعادات والتقاليد و ممارسة التمييز ضد المرأة.

الفرضيةالرابعة: هناك علاقة طردية بينفرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور و قدرة المرأة *لانتسابها* الى المنظمات.

الفرضية الخامسة:هناك علاقة طردية بين ممارسة التمييز ضد المرأة و عدم قدرتها في اقامة مشاريع تستفيد منها دخل خاص.

منهجية البحث:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث فقد تم تقسيم البحث إلى قسمين أساسيين هما:

1-القسم النظري وقد تم الاعتماد على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي لأهم ما تضمنت فيه الكتب و المراجع العربية المتخصصة في مجال البحث بهدف اغناء البحث و الخروج بأهم النتائج و التوصيات .

2-**القسم الميداني:** ومن خلاله تم اعتمادنا على أسلوب الاستبيان حيث تم تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلةالخاصة وذلك من اجل الوصول الى أهداف الدراسة تم توزيعها على عينة البحث إضافة *إلى ذلك تم اعتماد المقابلات الشخصية للتأكد من صحة المعلومات الواردة في الاستبيان.*

الحدود المكانية و الزمانية: منطقة السلمية في محافظة حماه ، عام 2019-2020.

النتائج و المناقشة:

أولا:واقع التمييز بين الجنسين:

ان تفضيل الوالدين للذكور هو موقف يسود معظم المجتمعات. ومنذ عصور تاريخية قديمة و يعود الى عوامل اجتماعية و اقتصادية ترتبط بقناعة الاباء بقدرة الابناء الذكور على العمل والانتاج و تامين مستقبلهم ومستقبل ابنائهم في الشيخوخة . وهو عامل حماية و دفاع بالنسبة للأسرة و العشيرة و المجتمع .وان هذه الاعتبارات الاجتماعية و المعنوية و الاقتصادية بالإضافة الى ظروف المجتمعات التاريخية السابقة قد ولدت القناعة بان الاناث يتسمن بسمة الضعف ، و عدم القدرة على حماية الذات وفي معظم الاقطار العربية، يجد الرجل العربي بان نسل الاناث ينتقل الى

اسر الازواج، فلا تسهم الانثى في اتساع نسب اسرتها .فهي توظف قوة عملها و خدمتها لأسرة زوجها كل هذه الاعتبارات قد جعلت الاباء لا يرحبون كثيرا بقدوم الانثى وترحيبهم بقدوم الذكر ولا يولونهن من الرعاية و الاهتمام او الدعم المادي و المعنوي الذي يولونه للذكور.

و لا يزال التمييز بين الانثى و الذكر رقائما بشكل أو باخر بمستويات مختلفة بشكل عام. و لازال الفكر الاجتماعي يفضل المولود الذكر حامل اسم الاسرة. رغم ان المرأة قد اصبحت الى حد كبير مصدرا اقتصاديا معتمدا في الاسرة.

ان النظرة الدونية للمرأة في موقعها الاجتماعي نسبة الى الرجل وان كانت قد انتهت بالأقوال الا انها لم تنهه عمليا في الافعال و لا زالت القيم و القوالب السلوكية تحدد للفتاة ما هو متوقع منها و تقيد طموحاتها كما انها كثيرا ما تعتبر سلوكا ما اذا صدر عن الذكر امرا طبيعيا و مباحا. و وعلى ابعد تقدير لا يترتب عليه اي شكال في التقييم الاجتماعي له كانسان ، بينما اذا صدر نفس السلوك عن الفتاة يغلب عليها المجتمع و ينعتها بصفات تنال منها و من كرامتها كانسان.

فالأسرة العربية لم تبث في اولادها وبناتها روح المساوة بين الجنسين، و حتى الان فما تزال تنظر الى الولد بنظرة افضل من النظرة الى البنت.

وتعتبر ان الولد بانه اكثر قيمه وان له الكلمة العليل عليها. وان كان اصغر من شقيقته، فانه يحاول فرض سيطرته عليها ويقيد تحركاتها وان الزوجان يستقبلان ولادة البنت بفتور و خيبة أمل و خاصة اذا لم ينجبا بعد ذكرا .

لقد نمت معظم امهات اليوم في مناخ اسري يعظم من قدر الذكور و يحط من قدر الاناث ويعمل الاب على تهيئة الذكور لتكون لهم الكلمة العليا المنفذة على شقيقاته ان امكانية تدخل الاخوة الذكور في القضايا التي تخص الاناث قد أ برزت واقعا جديدا هو اعطاء الاحقية للذكور في التدخل في معظم المسائل التي تخص اخواتهم. ويعتبر منح الاخوة الحق في التدخل في مختلف الشؤون الصغيرة و الكبيرة للأخوات نوعا من انواع التمييز لصالح الذكور الذين يحصلون على مجالات من التحرر ة الاستقلالية في التصرف و في اتخاذ القرار اكثر بكثير من الاخوات البنات و لاشك ان مواقف الاباء و الامهات المشجعة للذكور هو تمييز تعود جذوره الى اعراف و عادات و تقاليد اجتماعية تمتد الى جذور تاريخية سابقة مطلقها الحرص و الحماية و مضمونها نوع من التسلط و الرقابة المتشددة و التي تشير بشكل خفي الى عدم الثقة الكاملة بإمكانية الاناث على التصرف اللازم و اتخاذ القرارات الخاصة و العامة مما يفسح المجال امام الاخوة الذكور للتدخل و السيطرة أحيانا فمنذ الصغر تعامل الانثى بطريقة مختلفة عن الذكر . وتفرض التوقعات المجتمعية عليها ما لا تفرضه على الذكر بحيث تضع الذكر في الدائرة العامة و تبقى هي اسيرة الدائرة الخاصة بعيدا عن مواقع المشاركة و القرار، مرسخة بذلك تقسيما للأدوار. فقد ترسخ في ذهنه و قناعاته وقيمه ان المرأة جزء ملحق بالرجل. ولا إمكانية لوجودها او تحقيق هذا الوجود في بعده الانساني الا بواسطة الرجل . و انه لا مكان للمرأة الا في بيتها. فالولد حرا في الزواج و الخروج و اختيار الرفاق و اللباس و المأكل و السفر....الخ بينما شقيقته لا تتمتع بمثل هذا. ويخضع كل تصرف مت تصرفاتها لقواعد و احكام عرقية و اخلاقية راسخة.

فما تعانيه المرأة وخصوصا في الريف و البادية من دونية هو نتيجة الاهمال الكبير في تربية شخصيتها و بناء وجودها، و حتى التفاضل في الاسرة بين الابناء الذكور يجعل الطفل المفاضل عليه سلبيا امام الامور الحياتية و يجمد احساسه بالعجز و الدونية عن كل انطلاقة في مجال التطور و الرقي الاجتماعي وان نظرة الزوج الى الزوجة و تأكيد دونيتها هي ايضا تضييق المجال امام البنت لتعميق الشعور بالدونية باعتبار ان القدوة لها هي الام، أضف الى ذلك

الاعتناء و الاهتمام بتعليم الذكر و الانفاق عليه و لو تطلب الامر ارساله الى خارج بلده .وان رأي الذكر يبقى مسموعا ويؤخذ به. خلاف الانثى التي تكون في جميع الاحوال بعيدة الراي في مناقشة مستقبل الاسرة.

ان غالبة الاسر لا تميل الى اتاحة الفرصة للفتاة لمواصلة التعليم وانما ايضا الى تحديد مجال ذلك التعليم وتحديد نوعيته بحيث يكون متوافقا مع النظام الاجتماعي السائد و المقبول .وهكذا يفرض الواقع الاجتماعي و الاسري على الفتاة ان تتجه الى دراسات معينه ليس ذلك بسبب ميل طبيعي و مغروس لدى المرأة بقدر ما هو افراز لهذا الواقع ، ان دراسة العلوم الهندسية و الزراعية و البيطرية كما يدعي البعض من الرجال لا يتماشى مع و انوثة المرأة و تكوينها البيولوجي .

و يتناسى هؤلاء الاعمال الشاقة و المرهقة التي تقوم بها المرأة في الزراعة و تربية الحيوان و التدبير المنزلي كما هو الحال في المناطق الريفية. وهي اعمال اكبر مشقة و ارهاقا من ممارسة المهن الفنية في مجالات الهندسة و الزراعة . ورغم التحيز ضد المرأة في مختلف المجالات منذ ميلادها و خلال مراحل حياتها الا انها تقوم بدور كبير في التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

العادات والتقاليد وآثارها السلبية على التمييز بين الجنسين :

من المعروف أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات تتفاعل عبر المراحل التاريخية وتتولد في إطارها الاتجاهات والمفاهيم وقد يحدث أحيانا ومع تطور المجتمعات وتغيير بنيتها وعلاقاتها ان تتبدل الظروف وتزول الأسباب التي أدت إلى تشكيل ظاهرة محددة ، أو اتجاه معين ، ولكن الظاهرة تستمر في الوجود ، والاتجاهات تبقى تحدد مواقف الناس ومفاهيمهم على الرغم من زوال الأسباب والعوامل التي ساهمت في التشكيل ومن هنا فان تغيير المفاهيم والعادات والتقاليد هو أمر معقد يحتاج إلى عقود زمنية والى مرحلة طويلة [1]

فالتقاليد هي أنماط سلوكية يتمسك بها الأفراد نظرا لتأكيدها على أهمية الماضي السحيق ولقدسيتها ومنزلتها الرفيعة عند الأفراد ذلك أن الأسلاف قد تحلوا بها والتزموا بها ولا يمكن للتقاليد أن تزول وتندثر بل تبقى وتتراكم بمرور الزمن طالما أن لها وظائفها الاجتماعية وغاياتها الإنسانية [2].وهي ليست واحدة ولا مطلقة بل نسبية تختلف باختلاف المجتمعات البشرية وطرز ثقافتها وأنماط حياتها وأعرافها فمفاهيم الخير والشر والحلال والحرام ، والمباح والممنوع ،المرغوب فيه والمرغوب عنه . كلها أمور نسبية تختلف باختلاف المكان والزمان ،فما يعده مجتمع فضيلة يعد آخر رذيلة وما يحسبه شعب قبيحا يراه آخر رائعا ونبيلا ، وما يكون حقا لدى هذه الأمة يكون باطلا لدى سواها[3].

فالعادات و التقاليد في العالم العربي تحمل في طياتها التأثير السلبي في تفضيل الذكر على الأنثى في التعليم والعمل ،وأحيانا العلاج والميراث ولا زالت صورة المرأة في بعض مفردات التعليم والإعلام ترجع لمقولة ان الزواج والأمومة هما الهدفان الرئيسيان لأي أنثى ووجود بعض السلبيات المتوارثة في شخصية الرجل تؤثر على نظرته للمرأة وعدم اقتناعه بقدرتها على القيام ببعض الأعمال أو شغل بعض الوظائف وكذلك في بعض العادات المتوارثة والمتراكمة لدى المرأة نفسها كنتاج لأسلوب التربية تؤثر سلبا على كفاءتها وتجعلها تحجم عن القيام ببعض الأنشطة او شغل بعض الوظائف[4].

إن الواقع الاجتماعي في العالم العربي بكل أبعاده هو الذي يؤثر في قدرة المرأة على أداء دورها في المجتمع واتخاذ القرار ولقد أثبتت الدراسات الميدانية والأبحاث المتعلقة بالمرأة أن ما يعيق مشاركتها الفعالة في الأنشطة الاقتصادية عوامل ثلاثة هي: 1- مسؤوليتها الأسرية 2-العادات والتقاليد 3-نقص التدريب المهني لديها .

وقد لوحظ في كثير من الأحيان تفوق العاملين الأوليين في التأثير على إمكانياتها في العمل الاقتصادي ،إذ كثيرا ما كانت المرأة على مستوى جيد من التعليم والتأهيل ومع ذلك منعتها مسؤولياتها الأسرية والعادات والتقاليد عن ممارسة دورها الاقتصادي خارج المنزل .

فما زالت نسبة كبيرة من النساء تحجب عنهن المشاركة الاقتصادية بسبب سيادة قيم وتقاليد تقلل من حركة النساء وبالتالي تضعف من مشاركتهن الاقتصادية باستثناء قطاع الزراعة . حيث تساهم فيه المرأة في الأرياف مساهمة كبيرة[5]. ومن العادات العربية التي جعلت المرأة تحتل مكانا متدنيا في المجتمع ،نذكر ما يلي :

1-إيمان الأجيال القديمة بان المركز الاجتماعي للمرأة يبقى متدنيا وان الرجل يجب أن تكون له الكلمة الأولى والأخيرة.

2-إن التنشئة الاجتماعية ما تزال تعوق مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الخاصة بها في أحيان كثيرة بسبب عدم إتاحة الفرصة لها من تعلم وممارسة ذلك .

3-قلة مشاركة المرأة في المشاريع التنموية الريفية مما يؤدي إلى تحجيم دورها في التنمية وإطالة مراحل تغييرها واقعها.

4-النظر إلى العمل الزراعي الذي تؤديه المرأة الريفية كعمل ثانوي ومساعدة للرجل [6].

5-تمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ، ولذلك يكون الاتجاه نحو التغيير والتبديل اتجاها سلبيا .

6-الاتجاه نحو القدرية والإيمان بالقضاء والقدر ويعتبر ذلك من العوامل المعوقة للتنمية والتغيير خاصة في المجتمعات التقليدية بعكس الحال في المجتمعات الحضرية حيث يسود الإيمان بالقدرة على السيطرة على البيئة.

7--عدم إتاحة الفرصة أمام الفتاة لتكون شخصيتها المستقلة فلا زالت تحتاج إلى وصاية ولي في تدبير أمورها الحياتية "1".

8- -معارضة خروج المرأة للعمل بدعوى المحافظة على أنوثتها أو شرفها .

مما لاشك فيه إن الدونية ليست متأصلة في المرأة بل هي حالة أوجدتها الأعراف البالية والأفكار المتخلفة ،والتربية هي التي تركز على دونية المرأة ،وما يتعلق بها من تخلف وان السلطة الذكورية تهيمن عليها عقلية ليس من السهل انتزاعها أو تغييرها بسبب ترسخ سلطة الرجل لقرون عديدة بحيث يصعب عليه قبول مفاهيم جديدة تتناقض مع دونية المرأة .

فلا زال بعض أصحاب الأعمال يعرضون عن تشغيل النساء بسبب العادات والتقاليد التي تعارض تشغيل المرأة وبسبب الحمل والوضع ومشاكله ،واحتمال زواج المرأة العاملة بعد تدريبها على العمل ،وكثرة الغياب بين المتزوجات اللواتي أنجبن أطفال .

إن المرأة مازالت تتعرض لمظاهر قهر وظلم تتمثل في كل من العبودية الجنسية حيث تتحول المرأة إلى جسد لمتعة الرجل ،والعبودية الاقتصادية والتي تشير إلى استغلال المرأة في مجال الإنتاج والعمل والعبودية المنزلية التي تكون فيها المرأة مجرد أداة لخدمة الرجل والأطفال في إطار الحياة الزوجية [7].كما تعاني النساء وخصوصا في الريف والبادية من العنف الذي يمارس ضدها في أشكاله المختلفة داخل الأسرة وفي أماكن العمل وفي الأماكن العامة مما يعتبر انتهاكا لحقوقها .ويعتبر إجبار الفتيات على ترك المدرسة والإكراه في بعض الأحيان على الزوج ،وتعرضهن للضرب من جانب الأهل وإجبار الفتيات على ترك المدرسة ،والإكراه في بعض الأحيان على الزواج ،وتعرضهن للضرب من جانب الأهل وإجبار المرأة في بعض الأحيان على التنازل عن حقوقها الشرعية والشخصية او المدنية نتيجة ضغط التقاليد والأعراف الاجتماعية [8]

فبالنسبة للبنت تبدأ بالتربية منذ صغرها .إذ تعامل الأم البنات معاملة مختلفة وخصوصا في المجتمعات الريفية والبدوية عن الأولاد الذكور ،فالأم تربي البنت منذ نعومة أظافرها لان تكون زوجة وربة منزل .وفي كثير من الأحيان تفضل الأم قيام البنت بالأعمال المنزلية على ذهابها إلى المدرسة بحجة أن البنت مصيرها الزواج وأنها ليست بحاجة إلى التعليم . بينما يعتبر الرجل هو الركيزة الأساسية في الأسرة فهو الذي يملك سلطة اتخاذ القرار في معظم الأمور [9].فالسلطة الأبوية مازالت في قمتها والأب هو الذي يحتل مركز السيادة في الأسرة دون منازع ،وهو يضطلع بمفرده في غالب الأحيان بالتصرف في كافة شؤون العائلة "2"وفي هذا الإطار لا يجد الرجل او المجتمع العربي حتى الآن في المرأة عقل ونفس ذات قيمة مستقلة بل في جسدها حيث تتصل قيمة الشرف في المجتمع العربي بسلوك الفرد . ولكنها لا تقتصر عليه بل تمتد لتشمل العائلة الاجتماعية كجماعة تتوحد فيها المسؤولية .وبالتالي تربط هذه القيمة سلوك المرأة بشرف الرجل فتجعل منه مسؤولا عن هذا السلوك ويرتبط الاحتشام بالشرف لذلك يبقى العزل الجسدي للمرأة بل فصل مكان المرأة عن مكان الرجل وحصر المرأة في المنزل.

إن جميع الوظائف الرئيسية والرقابية في الأسرة الريفية تقع على عاتق الزوج بينما تقع جميع المهام التنفيذية والمهام المتعلقة بخدمة الأسرة على عاتق الزوجة .فالمرأة لم تكن سوى أداة للعمل والخدمة من قبل أهلها أو زوجها والذي زاد من عرقلة اتساع نطاق مساهمتها في الحياة العامة بما يتعلق بالمخاوف المجتمعية لدى قطاعات عديدة في المجتمع ،وهذه المخاوف لها **جانبان ديني واجتماعي** ،أما **الجانب الديني** فيتصل بالجوانب السلبية المحتملة من دخول المرأة معترك العمل ودوامة التنمية ،من سلوكيات قد لا تنسجم وآداب الإسلام التقليدي . أما **الجانب الاجتماعي** فيتصل بالآثار الاجتماعية السلبية المحتملة على الأسرة والأبناء والزوج من تقصير في المسؤولية الأسرية [10].

وعلى العموم تعتبر العادات والتقاليد السائدة في الريف من المورثات التي ترتبط بالثقافات والأجناس والديانات والإرث الحضاري والتاريخي والبيئة . ولذلك تختلف هذه العادات والتقاليد حتى داخل القطر الواحد ،وعلى الرغم من أن المرأة في كثير من الدول العربية قد تمتعت بكثير من الحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية لا إن الفجوة ما تزال كبيرة بين الاعتراف الشكلي القانوني والممارسة والحقوق والحريات السياسية والاجتماعية . حيث تصور التقاليد الموروثة المرأة وكأنها إنسان غير مكتمل إلا انه لا يمكن إرجاع ذلك للتقاليد فقط فالمجتمع الحديث برزت فيه قوى فاعلة سياسيا وثقافيا واجتماعيا تمثلت بعض هذه التقاليد وكأنها شيء عادي ،وحتى بعض النساء فقد تمثلت هذه التقاليد ،وبالتالي أدى مرور الزمن إلى رسوخ هذه المعتقدات وبدت كأنها عادية . وبذلك ستبقى العادات والتقاليد تقف حجرة عثرة (عائق)في طريق تقدم المرأة ونهضتها وخاصة في الريف العربي والبادية.

التمييز و صراع الأدوار عند المرأة .

إن ظروفا اجتماعية مختلفة جعلت المرأة في العالم العربي تنزوي في المنزل ولا تشارك في أي نشاط اجتماعي كان أو اقتصادي أو ثقافي أو سياسي لقد كرس تاريخ اللامساواة الطويل في المجتمع دونيتها وانزوائها وحدد لها وظيفة خدمة زوجها وأولادها [11]ولكن متطلبات الحياة المتزايدة وتزايد العبء الاقتصادي على كاهل الرجل دفعه الى القبول بخروج المرأة من البيت وعملها خارجه ، ولقد ترتب على نزول المرأة إلى العمل وتعاظم مشاركتها فيه يوما بعد يوم واتساع نطاق أدوارها الاجتماعية نتيجة لذلك وتداخل هذه الأدوار في بعض الأحيان بل تعارضها وتصارعها في أحيان أخرى نتائج كثيرة على المستوى الاجتماعي وعلى المرأة نفسها وفي علاقتها بالآخرين الزوج والأولاد في المقام الأول ثم علاقتها بالمجتمع ، أفراد ومؤسسات وقيم وأعراف في المقام الثاني .فكثيرا ما تجد المرأة نفسها أمام مطالب وتوقعات متعددة واختيارات صعبة فما ينتظره البيت منها قد لا يمكنها منه أداؤها لواجبات عملها خارجه وما يتوقعه الزوج قد

تحول دونه حاجات الولد ومطالب البيت فمزاولة المرأة للعمل ترافقت مع قضاء عدد من الساعات خارج المنزل كانت تصرفها في ترتيبه وتنظيفه وتتهيأ بعدها لممارسة دور الأم والزوجة والأخت .

لقد وجدت المرأة المعاصرة نفسها مدفوعة لعوامل عديدة ومدعوة بعوامل أخرى منها ما هو نفسي ومنها ما هو اقتصادي اجتماعي ومنها ما هو ثقافي حضاري ومنها ما هو إنساني أخلاقي لتلقي بذاتها في معترك الحياة العامة وتحمل مسؤوليات العمل والأسرة معا خارج حدودها المنزلية دون أن تتنازل عن أدوارها الأخرى التي تعودت القيام بها .

وبرغم أن المرأة في بعض الأحيان تسعى إلى العمل باجر مدفوعة برغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها والمساهمة في تطوير المجتمع إلا أن ظروف العمل غير المؤهلة لعمل النساء وتقاليد المجتمع والأسرة غير المرحبة باستقلال المرأة عن سيطرة الرجل أو تقصيرها في واجباتها المنزلية كل ذلك لم يسمح للمرأة العاملة في معظم الأحيان أن تجد الفرصة لتحقيق ذاتها أو ممارسة إنسانيتها على نحو أكثر تحرر ونتيجة لذلك وجد صراع بين الأدوار التي تقوم بها المرأة في البيت وخارجه . وهو صراع مصدره عمل المرأة أساسا وضيق الوقت بسبب قضاء الكثير منه خارج المنزل وبسبب تربية الأولاد والأعمال المنزلية [12] فصراع الدور لدى المرأة العاملة هو محصلة للتغير المتلاحق في بنية العلاقات الاجتماعية بفعل التحولات الجذرية التي يتعرض لها المجتمع الإنساني نتيجة للتطورات الهائلة العلمية والصناعية والثقافية وهي تحولات لم يختص بها مجتمع دون آخر .وإنما هي تحولات تلحق بجميع الشعوب بحكم ثورة الاتصالات وتشابك المصالح والعلاقات بين الدول جميعا . فعلى الرغم من التطورات التي طرأت على ادوار المرأة العاملة إلا أن هذا التطور تتحكم فيه كثير من الاعتبارات الثقافية المختلفة في قيم المجتمع والتي هي نتاج قرون طويلة .إن التطورات المعاصرة في كافة الميادين العلمية والاقتصادية تتطلب إشراك المرأة في التنمية وتدعوها لذلك ومن جهة ثانية ضعف مستوى المعيشة قد فرض على المرأة مشاركة الرجل العمل خارج المنزل إلا أن كل ذلك لم يؤثر في المفاهيم الاجتماعية التي تحمل المرأة مسؤولية الأسرة وحدها رغم خروجها للعمل .

لقد أصبحت المرأة مطالبة بنفس المستوى والوتيرة والنوعية تحمل كل المسؤولية داخل الأسرة وخارجها ولهذا كله تأثيره السلبي فغالبا ما تتأثر المرأة بالأدوار الاجتماعية التي تألفها في إطار الجماعة الأولية التي تنشا فيها وبالتالي يرتسم لنفسها من خلال معايشتها تلك الأدوار تطلعات خاصة بالأدوار التي يمكن أن تضطلع بها مستقبلا كما تتأثر تطلعاتها هذه بأنماط السلوك المتبعة تجاهها فيتحدد لها من خلال الجماعة نماذج تتماشى مع قيمتها وتقاليدها وعادتها وهكَذا نجد اتجاه الفرد للقيام بدور الذكر أو الأنثى غالبا ما يرتبط بخلفية الأهل التعليمية ونوعية عملهم .فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم فيها تحويل الفرد من كائن عضوي إلى كائن اجتماعي فيكتسب خلال تفاعله مع بيئته الاجتماعية السلوك والمعايير والاتجاهات التي تمكنه من القيام بادوار اجتماعية معينة تساعد على التكيف الاجتماعي فهي عملية تعلم اجتماعي يتعلم خلالها الفرد أدواره الاجتماعية ويكتسب معايير وأهداف الجماعة . إن الأسرة هي الركيزة الأكثر أهمية بالنسبة للفرد والمجتمع وهي الإطار الذي يتم فيه بزوغ وعي الأفراد وتفتحهم وتكامل شخصياتهم ويقع عليها العبء الأكبر في التنشئة الاجتماعية وتامين الاستقرار والنمو النفسي السليم .

فالمرأة في العالم العربي هي المسؤولة عن تربية ورعاية الأطفال والعناية بشؤون الأسرة ويعتبر دورها الأساس في المجال الخدمي وهو نقل المعارف والتقاليد ،حيث لا يتوقف دور المرأة عند لحظة الإنجاب لكائن بشري ، بل يتعداه تلقائيا ليشمل فترة رعايته الطبيعية وتستمر عنايتها به في تدرج تطوره ونموه ليصبح كائنا اجتماعيا ،فالمرأة هي المربي الأول والمعلم الأول لأبنائها وتوجيههم في السن المبكر وهي بذلك تؤثر على شخصياتهم ونظرتهم للمجتمع واستعدادهم لتقبله .ثم يتضاءل دورها بعد هذه السن المبكرة لينتقل إلى أطراف أخرى إذ تشارك في عملية التنشئة ،الروضة والمدرسة

والثقافة والإعلام والمجتمع ..الخ [13] ويتضح مما سلف بان المرأة مسؤولة عن أسرتها وعملها في وقت واحد فعند اختيارها العمل فإنها لا تتخلى عن دورها كأم وزوجة بل أنها تحاول الاضطلاع بكلا الدورين . غير أن محاولتها الدؤوبة للتوفيق بين هذين الدورين عرضة للتضارب بحيث أنها إذا قصرت بعض الشيء بالاهتمام بعملها لانشغالها بواجباتها كربة بيت فإنها مهددة بفقدانه وإذا حاولت الاحتفاظ به ولم تستطع الاهتمام بزوجها وأطفالها فإنها مهددة بضياع امتيازاتها كزوجة وكأم وهذا النوع من التضارب يحتل وجها من أوجه الصراع للأدوار التي تقوم بها "4".ولهذا فان عملية التوفيق ما بين المهمتين (الأسرة والعمل)تخلق عندها أوضاعا جديدة أو بعبارة أخرى تجعل منها إنسانا يعاني من تغيرات على الصعيد الاجتماعي أكثر مما يعاني منه الرجل ويتمثل ذلك في التغيرات على صعيد الأسرة وفي دورها كأم . ومن غير الممكن توقع نجاح المرأة في حل هذا الصراع لصالح عملها إذ يتطلب ذلك إشراكها في اتخاذ القرارات حول أسرتها وهذا ما لا تستطيع تأكيده في ظل العادات والتقاليد الأسرية التي ما زالت تعطي للزوج وحده أحقية البت في هذه الأمور . فالمجتمع في ابسط تعاريفه مجموعة كبيرة من الناس تعيش معا وفق تقاليد ومعايير وقيم وأنماط سلوكية معينة ويعملون معا لتحقيق أهداف وأماني ومصالح مشتركة وبهذا فالمجتمع –أي مجتمع–ليس فقط مجموعة من الناس أو الأفراد وإنما أيضا مجموعة معينة من التقاليد والمعايير والقيم والسلوك والأهداف.

ومما لا شك فيه أن دور المرأة في المجتمع من الأدوار الرئيسية التي تؤثر على نمو المجتمع وتطوره . فمن خلال عملها داخل البيت وخارجه تساهم في تنمية المجتمع من جميع نواحيه . إلا أن الموضوع الذي يدور حوله كثير من الجدل والاستفسارات هو : **إلى أي مدى يمكن للمرأة التوفيق بين عملها داخل البيت وخارجه دون الإخلال بأحدهما ؟**

فالدراسات الميدانية أكدت على صعوبة في التوفيق بين أعباء العمل الخارجي وأعباء العمل المنزلي ، وعكست الصراع الذي تعاني منه المرأة العاملة نتيجة الأدوار ضغوط نفسية حادة جعلت المرأة تعاني من إرهاق جسدي وتوتر عصبي دائم "2" وغالبا ما ينشا صراع الدور عن كمية الضغوط التي يتعرض لها الفرد في أدائه لدور من أدواره ،وقد تصل هذه الضغوط إلى الدرجة التي تعوق الفرد عن أداءه لدوره بشكل مقبول ،عندما يقوم بعدد من الأدوار في حياته الاجتماعية وذلك حسب الجماعات المختلفة التي يشترك فيها الفرد . (ويحدث أحيانا صراع وتعارض بين الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفرد في حياته عندما يكون بين هذه الأدوار بعض الاختلافات)[14]**ومما لا شك فيه يحدث صراع الأدوار بصفة خاصة في الحالات التالية :**

1–عندما يحدث تغير اجتماعي اقتصادي في حياة الفرد.

2–عندما يدرك الفرد انه يقوم بدورين أو أكثر وكل منهما يناسب مواقف معينة ولا يناسب مواقف أخرى .

3–في المواقف التي يدرك فيها مؤدي الدور لدى المرأة العاملة الذي يدور حوله هذا البحث هو الصراع الذي ينشا نتيجة للتوقعات المتباينة التي ينتظر منها إزاء أداءها لدورها كربة بيت أو أم أو نتيجة لتعدد أدوارها بصفتها عاملة إلى جانب كونها ربة بيت وأما ، وبالتالي تتحدد التوقعات والمطالب مع إحساسها بعدم استطاعتها تحقيق جميع المطالب وبذلك يبقى العمل المنزلي في ضوء الايدولوجيا السائدة مسؤوليتها وحدها وعليها تقع مسؤولية التوفيق بين العملين فينتج عن ذلك الرغبة في التخلص من بعضها ، ومن الصعب عليها التخلص من دورها كأم وزوجة فإنها تفضل التخلي عن عملها ، وفي حال اضطرارها إلى البقاء فيه سواء كان الباعث إلى ذلك قناعاتها التامة فيه او حاجاتها المادية له فانه لا بد من تعرضها إلى بعض المشكلات الاجتماعية التي تخلق لديها أوضاعا جديدة ، وبعبارة أخرى تجعل منها إنسانا يعاني من تغيرات على الصعيد الاجتماعي أكثر مما يعانيه الرجل ، وعلى الصعيد النفسي فقد أكدت جميع الدراسات السيكولوجية ان المرأة تواجه جملة من الاضطرابات النفسية نتيجة خروجها إلى ميادين العمل أبرزها

الاكتئاب والإحساس بالذنب والقلق والصراع العاطفي والى جانب مصاعب التكيف مع الأمومة التي تعاني منها المرأة العاملة فإنها تواجه مصاعب أخرى في محاولة التوفيق بين دوام المواظبة على عملها ومع الزوج ومع أعبائها في إدارة البيت وان معظم الأمراض التي تعاني منها المرأة المتزوجة ترجع إلى الإرهاق الجسدي والنفسي والتوتر العصبي ،نتيجة ضغط الالتزامات والأعمال التي تواجهها للتوفيق بين عملها وأسرتها ، حيث يتم ذلك على حساب صحة المرأة وعلى حساب إمكانيات تطوير نفسها ثقافيا واجتماعيا ومهنيا .

فالفكرة الأساسية لدى المجتمع لا زالت تضع المسؤولية الأولى في الأسرة على المرأة ،فالمجتمع لم يحسن الخدمات البديلة أو المفاهيم والعادات الاجتماعية الملائمة للأسرة لتتمكن المرأة من الاتجاه نحو حياة فاعلة أكثر من مجتمعها كما هو مطلوب منها لتلبية متطلبات التنمية ، ولا الشريك في الأسرة قد اقتنع عمليا بضرورة المشاركة الفعلية في هذه المسؤولية .

إن الزوجة العاملة محرومة من تطوير نفسها أثناء الخدمة ورفع كفاءتها بسبب أعباءها المنزلية من جهة وحرصها على تجنب المتاعب مع الزوج من جهة ثانية مما يؤثر على استقرار الأسرة لذلك فهي تتنازل عن حقها في تطوير نفسها وتقدمها في عملها تجنبا لما تحاط به من ضغوط ومفاهيم اجتماعية ، كما أن مسؤولية الزوجة العاملة داخل المنزل تحول دون إشراكها في الأنشطة التي تتسم بالعلاقات العامة في نطاق عملها مما يعيق في تنمية شخصيتها وإكسابها الخبرات اللازمة "1".فلا يوجد أمام المرأة إلا فرص قليلة للعمل المجزي والمفيد خارج المنزل حيث تفرض التقاليد عليها أن تكرس حياتها لبيتها وأولادها ،وان وجدت فرصا للعمل فهي محدودة في مجالات تقليدية لا تسمح إلا بقدر محدود من الابتكار والمهارات الطبيعية ويرجع ذلك أساسا إلى قلة فرص التعليم والتدريب التي تمكنها من أداء عملها بجدارة "2"وقد تتعرض المرأة العاملة أيضا إلى مشكلة رعاية أطفالها في فترة غيابها لمزاولة عملها الإنتاجي وهي بحاجة إلى توفير دور الحضانة وتهيئة من يرعى أطفالها أثناء أوقات عملها الرسمي "3".

ولا شك أن الحياة بالنسبة للمرأة العاملة صعبة فما زالت دور الحضانة اقل بكثير من العدد المطلوب وإمكانيات الأسر المادية قليلة "4".فعلى الرغم من انجاز المرأة الكثير في التعلم ، إلا أن مكانتها الاجتماعية لا تزال منخفضة ولا تزال المرأة تتعرض للعديد من الضغوط التي تحاول إبقاءها في المنزل لان خروج المرأة للعمل قد جعلها تتخلى في بعض الأحيان عن دورها الفعال في البناء الأسري ، وقد أدى ذلك إلى تحول المرأة لتكون مستهلكة ومسرفة واتكالية ومتقاعسة عن أهم وظائفها الأساسية وهو دورها كأم ومربية ونتيجة لذلك تولدت العديد من المشاكل الاجتماعية [15].

مما سبق يتبين لنا أن خروج المرأة للعمل مازال غير مقترن بمشاركة الرجل في تحمل الأعباء المنزلية مما يشكل احد العقبات التي تواجهها المرأة والتي تحد من فعاليتها ونشاطها الاجتماعيين . إن تقاسم المسؤوليات في المنزل على نحو أكثر مساواة بين المرأة والرجل أمر أساسي في كفالة تمتع المرأة بالمساواة في فرص المشاركة بالعمل . وهذا يتطلب إجراء تغيير ايديولوجي في الأعراف السلوكية والمؤسسية الموجودة والقائمة على أساس ادوار الجنسين ،التي تجعل من الصعب على المرأة أن تشارك في المجال العام، إذ أن هذه الأعراف تحول دون تولي الرجل مسؤولية اكبر في التنشئة الاجتماعية مثل رعاية الأطفال والأعمال المنزلية وهو بشكل عام ينظر نظرة دونية إلى أعباء المرأة داخل الأسرة ويعتبر ممارستها في المنزل من قبل الرجل امتهانا لكرامته.

وإذا كن القانون يلزم الرجل ويحمله مسؤولية أبنائه وعائلته والقيام برعايتهم ،فالواقع العملي شيء آخر ، فلقد بقيت المرأة هي المتكلفة الغالبية العظمى من الرعاية وذلك إما بسبب انشغال الأب في أعماله خارج المنزل أو بسبب التقاليد والعادات .

أما المرأة الريفية والبدوية فهي تعمل ساعات طويلة يوميا داخل البيت وخارجه ،فكل الأعمال المنزلية هي مسؤولية المرأة وحدها أما خارج البيت فهي تشارك الرجل في كل الأعمال الزراعية تقريبا كما تقوم ببعض الصناعات الغذائية البسيطة وكذلك رعاية حيوانات المزرعة . وقد تشارك أيضا في بعض الأعمال الأكثر صعوبة مثل الحرث والري . وفي قيام المرأة بهذه الأعمال لا تحصل على اجر إن كان العمل في حقل الأسرة أو كان من الأعمال المنزلية العادية . وعدم حصول المرأة على اجر يجعلها لا تظهر في الإحصاءات الرسمية وهي كغيرها من نساء العالم تعاني من مشاكل مشتركة ،حيث تعاني من قيود العوامل الاجتماعية والثقافية المتشابكة .

ومن أكثر ما تعانيه هو زيادة عبء العمل ، حيث تعمل لساعات أطول وبجهد اكبر بحيث تبلغ أحيانا سبعة عشر ساعة يوميا .وما زالت غير قادرة على التغلب على المعوقات الثقافية والتقليدية وخاصة في اضطرارهن إلى التقيد بالتقاليد التي لا تشجع على دخول الفتيات إلى المدارس والتدريب في حين تشجع على الزواج المبكر وكثرة الحمل.وقد عالجت معظم لدراسات الميدانية في العالم العربي وضع ومكانة المرأة إلا أنها نادرا ما عالجت موضوع صراع الأدوار.

ومن خلال ما تقدم يمكن رصد النتائج التالية :

1-إن المرأة بكل فئاتها تعاني من صراع الدور نتيجة لتعدد أدوارها في البيت وخارجه ، ومطالب العمل من ناحية ومطالب البيت من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي يعبر عنه استمرار الشعور بالصراع لدى النساء .

2-يعتبر موقف الزوج السلبي وعدم مشاركته الكاملة في شؤون المنزل ،من أسباب صراع الدور لدى المرأة العاملة ، وكلما زاد تعاون الزوج مع المرأة العاملة كلما كانت مواجهة الصراع أكثر قوة .

3-إن من أهم المشكلات التي تأني منها المرأة العاملة هو صعوبة التوفيق بين البيت وأعماله وبين العمل في الحياة العامة . وهذا يدل على أن المرأة تقوم بواجباتها وهي تشعر بإحساس عدم تلبية المطالب المدعوة لعملها كاملة .

4-إن ضيق الوقت وطول ساعات النهار التي تقضيها المرأة احد مسببات الصراع لديها وهذا يتطلب من المجتمع العمل على :

1-تخفيض ساعات دوامها بحيث يمكنها أن تعود إلى بيتها قبل عودة زوجها بفترة من الزمن تكفيها لأداء جميع واجباتها المنزلية .

2-منح المرأة العاملة إجازة اضطرارية في حالة المرض .

3-منح المرأة الأعمال التي تتفق وطبيعتها الأنثوية .

4-الاهتمام برفع مستوى دور الحضانة والتوسع فيها .

المشكلات التي تحد من قدرة المرأة، في انهاء التمييز بين الجنسين في الحقوق و الواجبات:

المشكلات الاجتماعية : واثرها في التمييز بين الجنسين :

1- إن عملية التنشئة الاجتماعية تقوم على التمييز ضد المرأة في الحقوق والواجبات لصالح الرجل .

2- يشكل كبر حجم الأسرة مشكلة حقيقية من المشاكل التي تواجه المرأة خاصة في المجتمعات الريفية والبدوية .

3- تدني مكانة المرأة في الأسرة ، حيث يعتبر الرجل الركيزة الأساسية في الأسرة ، فهو يملك سلطة اتخاذ القرار في معظم الأمور من زواج وطلاق ... إلخ .

4- تأثير العادات والتقاليد على المرأة ، ففي كثير من الأحيان لا تشجع على تعليم البنت وبالتالي تقود إلى الأمية ، وتحر المرأة من امتلاك الأرض كما تحرمها من اختيار شريك حياتها والمشاركة في القرار واختيار النشاط الاجتماعي ،

مثل الانضمام إلى النوادي والأحزاب والمنظمات والجمعيات ، وهذا يقود إلى تكبيل المرأة وتحجيم دورها وتمييزها عن الجنس الذكوري .

المشكلات الاقتصادية وأثرها في التمييز بين الجنسين :

1- وضع المرأة في الاقتصاد الزراعي ترتب عليه سيادة الرجل عليها وتبعيتها له اقتصادياً ومن ثم اجتماعياً ، والمرأة لا تملك وسائل الإنتاج وهي الأرض والحيوانات .

2- عدم رصد الإحصاءات الرسمية للمجهودات التي تقوم بها المرأة في القرى الريفية والبدوية في الأعمال الزراعية والحيوانية وإغفال القطاع الرسمي عنها .

3- النظرة الدونية للمرأة ، حيث أن هناك اعتقاد سائد بأن المرأة هي فقط مساعد للرجل في عمليات الإنتاج وأن مكانها الطبيعي هو في المنزل .

4- ضعف التمويل والتدريب وقلة فرص العمل ، وهذا الوضع يقود في النهاية إلى تعريض المرأة الريفية للفقر وعدم القدرة على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها وأسرتها .

5- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج ، لأن من أهم شروط منح القروض الائتمانية توفر الضمانات مثل امتلاك عقار .

6- محدودية حيازة المرأة للأراضي ، حيث أن العادات والتقاليد تحرم المرأة من الميراث .

7- تواجه المرأة في الريف والبادية الفقر ، حيث يلاحظ أن نسبة الفقر بين النساء مرتفعة جداً عن نسبتها بين الرجال .

المشكلات الثقافية : وأثرها في التمييز بين الجنسين :

1- تنظر الثقافة للمرأة والرجل في القرى الريفية والبدوية بنظرة مختلفة ، إذ ترى أن الرجل معناه القوة والسلطة والسيطرة والسيادة ، بينما تعني المرأة الضعف والخضوع والطاعة لسيطرة الرجل .

2- عدم مواءمة التدريب لاحتياجات التنمية ، حيث تتبع معظم برامج التدريب الحالية النمط التقليدي القائم على الفصل بين الذكور والإناث والتعامل مع الأدوار الأساسية لكل منها بطريقة منفصلة على نحو مخالف لاحتياجات التنمية .

3- لعدة أسباب اجتماعية وثقافية ظهر الرجل مسؤولاً عن كسب العيش ، فيما اعتبرت المرأة مجرد مساعد ، ونتج عن هذا الوضع أن أصبح الرجل المفضل في التعليم والتدريب .

المشكلات التعليمية : واثرها في التمييز بين الجنسين :

تفشي الأمية ، مما لا شك فيه ترجع زيادة الأمية بين النساء في القرى الريفية والبدوية إلى العادات والتقاليد وإلى القيم والأعراف الجامدة التي تفضل زواج البنت في سن مبكرة وإلى الاعتقاد السائد بأن الولد أهم من البنت في التعليم ، وكما أن البنات يعملن كعاملات زراعيات ويقمن بالصرف على إخوانهم الذكور في جميع مراحل التعليم ، إضافة لذلك تدني مستوى المعيشة والحاجة لعمل البنات ، وجملة من العوامل لعبت دوراً رئيسياً في زيادة الأمية .

المشكلات الصحية : واثرها في التمييز بين الجنسين :

تعاني المرأة من مشكلات صحية عديدة لها أبعاد اجتماعية وثقافية مثل انتشار العلاج بالوصفات الشعبية وبالطرق البدائية ، وقد يرجع ذلك إلى غياب الخدمات وعدم وجود المستشفيات والمراكز الصحية أو بعدها ، وانتشار عادة الزواج المبكر ، حيث ثلث العينة تم زواجها بسن مبكرة ، ومن العوامل المؤثرة في صحة الأسرة هي انتشار ظاهرة زواج الأقارب ، حيث أجابت /276/ امرأة من العينة بحصول زواجها من الأقارب ومن الطبيعي أن تسبب هذه الظاهرة

الأمراض الوراثية ، وعلاوة لما سبق فإننا نجد أنه نتيجة لتعامل المرأة المباشر مع الحيوانات دون أي احتياطات صحية وكذلك تعاملها مع فضلات الحيوانات يعرضها إلى كثير من الأمراض المعدية .

المشكلات السياسية : واثرها في التمييز بين الجنسين :

يعتقد الغالبية من الرجال أن العمل السياسي يخص الرجل وحده ، لذلك نجد تمثيل المرأة السياسي في الريف والبادية غائب تماماً ، ولضعف مشاركة المرأة في العمل السياسي أسباب عدة من أهمها :

1- غياب المرأة في التنظيمات السياسية والشعبية .

2- الأمية المنتشرة بين النساء وقلة عدد المتعلمات بينهن لهما أثر سلبي على وعي المرأة بأهمية المشاركة في الأنشطة السياسية.

3- هيمنة العادات والتقاليد الموروثة .

4- وسائل الإعلام لا تبين أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي .

5- غياب خدمات المنظمات والمؤسسات في الريف بحث المرأة على المشاركة في العمل السياسي وتبين لها أهمية ذلك لها في المجتمع .

6- تربية الأم للبنت لتكون زوجة وأم وربة منزل وأن أولويات حياتها هي الأسرة بينما يربى الرجل على أن مجالات العمل العام ومنها السياسة هي من صميم اختصاصه .

المشكلات التشريعية و المؤسسية: وأثرها في التمييز بين الجنسين :

1-إن التشريعات التي تنظم الحقوق للمرأة تتعرض لوضعها في قوانين العمل والقانون المدني والجنائي وفي القضاء وفي قانون الأحوال الشخصية ، حيث تشمل في الواقع نصوص تعيق قيام المرأة بعمالها وبمعنى آخر إن الممارسات الفعلية وتنظيم العلاقات بينها وبين الرجل في قوانين الزواج والطلاق والإرث وأخذ القرارات ... إلى تعطي للرجل ميزات وصلاحيات تجعله يتحكم بها .

2-عدم وعي المرأة بحقوقها الشرعية وعدم وجودها على مستوى اتخاذ القرار ، فالمرأة في القرى الريفية والبدوية ما زالت تعاني من الأوضاع الجائرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن معظم نساء الريف والبادية لا يعرفن حقوقهن الشرعية .

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية:

قام الباحث بتصميم نموذج استبانة مؤلف منثماني وخمسين سؤال حيث تم عرض الاستمارة على مجموعة من المتخصصين في الابحاث الميدانية وقد تم ادخال بعض التعديلات بما يناسب وطبيعة الظاهرة المدروسة.

كما تم اختبارها في الواقع على مجموعة من الحالات وتم التأكد من كفاءة الاستمارة وصلاحيتها لدراسة الظاهرة0

ووزعت الاستمارة على عينة مؤلفة من 700 امرأة متزوجة /ضمن الفئة العمرية المطلوبة/ ولكون النسب المئوية التي توجهنا اليها الدراسات الاحصائية لا تؤخذ بمعزل عن افراد المجتمع الاصلي فنسبة 10% تشكل العدد الكافي للعينة لتمثل المجتمع الاصلي، تم سحب العينة من كل قرية وفق الطريقة العشوائية البسيطة ، كل حسب نسبته من المجتمع الاصليتم اعتماد ريفمنطقة السلمية في محافظة حماه المجتمع الأصلي للدراسة، حيث تنتشر به القرى الريفية و البدوية التي استقرت ويعمل سكانها في تربية الحيوان كمصدر أساسي للمعيشة إضافة إلى الزراعة ،وقد تم اعتماد معامل التوافق لـ كارل بيرسون كدلالة على الارتباط بين المتغيرات المطلوبة والذي يتم استخلاصه تلقائيا من خلال نظامspss الإحصائي المعروف

نتائج التحليل الإحصائي لاختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية بين ممارسة التمييز بين الجنسين و عدم قدرة المرأة اتخاذ قرار التعليم.

الرجاء انظر في الملحق جدول رقم /1/ توزيع نساء العينة حسب وجود التفرقة في المعاملة بين الجنسين و قدرة المرأة باتخاذ قرار التعليم0

			قدرة المرأة باتخاذ قرار التعليم			المجموع
			نعم	أحياناً	لا	
هل بوجد في تفرقة المعاملة بين الجنسين	نعم	التكرار	40	20	148	208
		النسبة	19.2%	9.6%	71.2%	100.0%
	لا	التكرار	150	26	216	392
		النسبة	38.3%	6.6%	55.1%	100.0%
	أحيانا	التكرار	30	17	53	100
		النسبة	30.0%	17.0%	53.0%	100.0%
المجموع		التكرار	220	63	417	700
		النسبة	31.4%	9.0%	59.6%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نلاحظ ان أكثر الاجابات تتركز عند النساء التي لا تستطيع اتخاذ قرار التعليم و وجود التفرقة بين الجنسين، وما يؤكد النتائج السابقة.

الرجاء انظر في الملحق جدول رقم /2/ توزيع نساء العينة حسب قدرة اتخاذ قرار التعليم و العمل.

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
قدرة باتخاذ قرار التعليم	نعم	التكرار	20	200	220
		النسبة	9.1%	90.9%	100.0%
	أحياناً	التكرار	6	57	63
		النسبة	9.5%	90.5%	100.0%
	لا	التكرار	18	399	417
		النسبة	4.3%	95.7%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نجد أن أغلبية النسب تتركز عند ممن أجابت بأنها لا تملك القدرة باتخاذ قرار التعليم في فئة العاملات ضمن اطار الأسرة ، بينما العملية عكسية عند العاملات باجر، وهذا يدل على مدى تأثير عدم قدرة اتخاذ قرار التعليم على كثرة العاملات ضمن اطار المنزل الغير ماجور، وهذا يدل على أن امتلاك المرأة قرار

التعليم و ممارسته في الواقع يمكنها من العمل الماجور لكونه يشكل أهم وسيلة لأخذ دورها في المجتمع و الحصول على مكانة اجتماعية تسطيع من خلالها مقاومة كل ما يعيقها للمشاركة في الحياة العامة . يشير التحليل الإحصائي للبيانات إلى شدة معامل التوافق بينهما ، حيث بلغ مستوى الدلالة 0,033 وهو دال من الناحية الاحصائية وتأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الفرعية التي تنص على ان عدم قدرة اتخاذ قرار التعليم قد يؤثر في تدني نسبة العاملات باجر.

الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية بين ممارسة التمييز ضد المرأة و عدم قدرة المرأة اتخاذ قرار العمل.

الرجاء انظر في الملحق جدول /3/ توزيع نساء العينة حسب وجود التفرقة في المعاملة بين الجنسين و العمل

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
هل يوجد تفرقة في المعاملة بين الجنسين	نعم	التكرار	17	191	208
		النسبة	8.2%	91.8%	100.0%
	لا	التكرار	17	375	392
		النسبة	4.3%	95.7%	100.0%
	أحيانا	التكرار	10	90	100
		النسبة	10.0%	90.0%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نجد نسبة مرتفعة اكدت بوجود تفرقة وخصوصا من العاملات ضمن اطار المنزل وهذا يدل على التمييز الذي يمارس ضد المرأة من اجل حصرها ضمن الأدوار التقليدية المنزلية التي تجعل المرأة بعيده عن المشاركة في الحياة العامة وعدم تمكينها من منافسة الرجل في جميع الامتيازات ، و تبرير ذالك عدم مخالفة العادات و العادات الموروثة من الأجداد، وبذالك لا تتمكن المرأة من الحصول على المساواة مع الرجل في تقرير مصيرها وخصوصا في الاعمال التي ترفع من مكانتها في المجتمع و قدرتها على اخذ حقوقها في المجتمع. يشير التحليل الاحصائي الى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة /0,047/ وهو دال من الناحية الاحصائية، وتأتي هذه النتيجة موافقة لما توقعته الفرضية الفرعية التي تنص على ان التمييز بين الذكر والانثى قد يؤثر على تدني العمل خارج المنزل باجر0

انظر في الملحق جدول /4/ توزيع نساء العينة حسب القدرة باتخاذ قرار العمل.

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
قدرة باتخاذ قرار العمل	نعم	التكرار	22	228	250
		النسبة	8.8%	91.2%	100.0%
	أحياناً	التكرار	7	56	63
		النسبة	11.1%	88.9%	100.0%

	لا	التكرار	15	372	387
		النسبة	3.9%	96.1%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نجد ازدياد نسبة إجابات العاملات ضمن إطار المنزل بعدم القدرة باتخاذ قرار العمل، بينما نجدها تقل نسبها عند العاملات خارج المنزل باجرة ، وهذا يدل على مدى تأثير عدم القدرة باتخاذ قرار العمل في الحد من زيادة العاملات باجره والذي من خلاله تحطم القيود الاجتماعية التي تحول دون مشاركتها في الحياة العامة و التخلص من الفقر الذي تعانيه و المشاركة في المشاريع الانتاجية و التنموية. يشير التحليل الاحصائي للبيانات الى شدة معامل التوافق بينهما ، اذ بلغ مستوى الدلالة /0,011/ وهو دال من الناحية الاحصائية وتأتي هذه النتيجة موافقة للفرضية الفرعية القائلة بان عدم قدرة اتخاذ قرار العمل قد يؤثر على تدني نسبة العاملات باجر .

الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين التمسك بالعادات والتقاليد و ممارسة التمييز ضد المرأة.

الرجاء انظر في الملحق جدول رقم /5/ توزيع نساء العينة حسب التفرقة في المعاملة بين الجنسين * هل يوجد تفرقة في المعاملة بين الجنسين.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
29.7	29.7	29.7	208	نعم	Valid
85.7	56.0	56.0	392	لا	
100.0	14.3	14.3	100	أحيانا	
	100.0	100.0	700	Total	

نلاحظ من بيانات الجدول رقم /5/ ان نسبة من أجابت بان هناك تفرقة في المعاملة بلغت 56% ، بينما نسبة من تتعرض احيانا للتفرقة بلغت14,3 % ، في حين نسبة من لا تجد التمييز بلغت 29,7 %،من خلال البيانات السابقة نستدل على وجود تمييز بين الجنسين كما توقعه الباحث في الفرضية الاساسية والامر الذي يلعب دورا رئيسيا في إعاقة ادماج المرأة في التنمية الاجتماعية وتأكيد لهذا التمييز .

{الرجاء انظر في الملحق الرسم البياني رقم /1/ توزيع نساء العينة حسب تدخل الإخوة الذكور بأخواتهم الاناث}

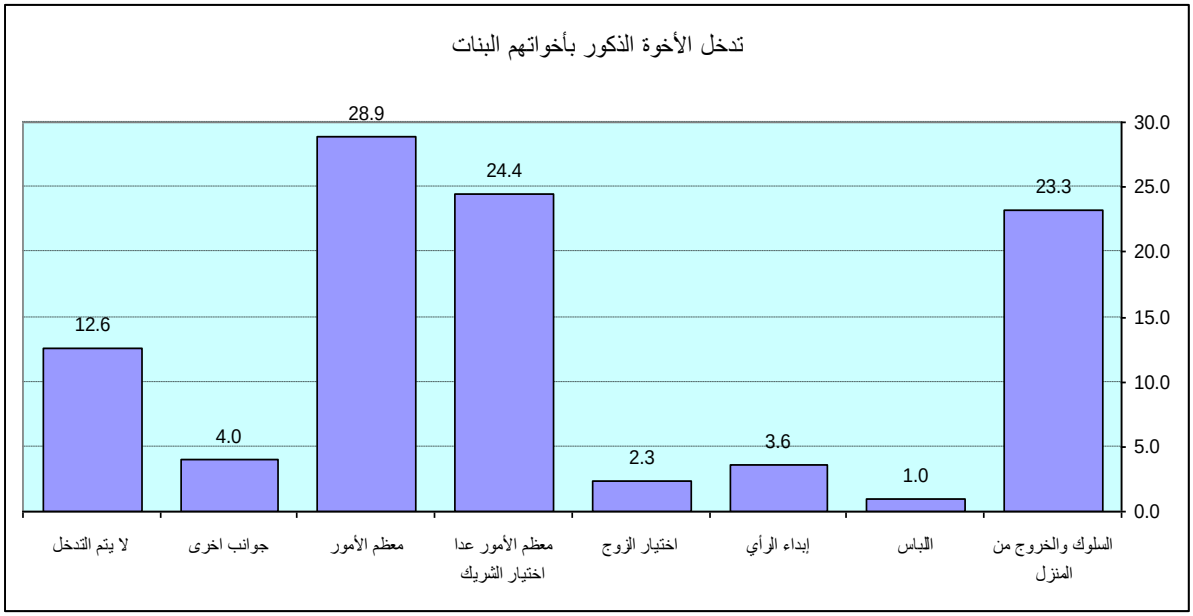

فمن خلاله نجد ممارسة التمييز في كافة الأمور الخاصة والعامة للإناث عن الذكور من قبل العائلة و الحد من حرية المرأة في تقرير مصيرها واخذ دورها في مسيرة التنمية التي تتطلب تعبئة الطاقات البشرية لتحسين أوضاع المجتمع،.ومن الجدير بالذكر القول بان العادات والتقاليد تساهم في تكريس التمييز وتشكل مبررا للعائلة في ممارسته.

الفرضيةالرابعة: هناك علاقة طردية بين فرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور و قدرة المرأة لانتسابها الى المنظمات.

الرجاء انظر في الملحق جدول رقم /6/ توزيع نساء العينة حسب فرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور والمنظمات التي انتسب اليها المرأة .

			ما هي المنظمات التي انتسبت لها				المجموع
			حزبية	نسائية	منظمات أخرى	عدة منظمات	لم انتسب	
العادات تفرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور	نعم	التكرار	16	18	4	8	371	417
		النسبة	3.8%	4.3%	1.0%	1.9%	89.0%	100.0%
	لا	التكرار	10	15	2	17	155	199
		النسبة	5.0%	7.5%	1.0%	8.5%	77.9%	100.0%
	أحياناً	التكرار	8	2	0	3	71	84
		النسبة	9.5%	2.4%	.0%	3.6%	84.5%	100.0%
Total		التكرار	34	35	6	28	597	700
		النسبة	4.9%	5.0%	.9%	4.0%	85.3%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نلاحظ تأثير واضح لفرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور على انتساب المرأة للمنظمات ، ونستدل من ذلك ان فرض الحجاب وعدم مخالطة الذكور المبرر من العائلة بالحفاظ على أنوثة المرأة و الخوف على سمعة العائلة يشكل عائق رئيسي في أنتساب المرأة إلى المنظمات والتي تهدف الى مشاركة المرأة

في كل المجالات وتحسين مستواها و ويستند هذا العائق الى التمسك بالعادات و التقاليد في المجتمعات الريفية و البدوية التي تعارض المرأة في اخذ دورها خارج اطار المنزل. يشير التحليل الإحصائي للبيانات الى شدة معامل التوافق بينهما ، حيث بلغ مستوى الدلالة /0,001/ وهو دال من الناحية الاحصائية، وتأتي هذه النتيجة موافقة لما توقعته الفرضية الفرعية التي تنص على ان فرص الحجاب وعدم مخالطة الذكور قد يؤثر على انتساب المرأة الى المنظمات .

الفرضية الخامسة:هناك علاقة طردية بين ممارسة التمييز ضد المرأة و عدمقدرتها في اقامة مشاريع تستفيد منها دخل خاص

انظر في الملحق جدول رقم /7/ توزيع نساء العينة حسب سبب عدم الالتحاق بالدورات التدريبية و قدرتها اتخاذ القرار بإقامة مشاريع تستفيد منها دخل خاص بها .

			قدرة اتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرآة لدخل خاص		المجموع
			نعم	لا	
ما سبب عدم التحاقك بالدورات التدريبية	عدم وجود دورات	التكرار	150	237	387
		النسبة	38.8%	61.2%	100.0%
	العادات والتقاليد لا تشجع	التكرار	17	70	87
		النسبة	19.5%	80.5%	100.0%
	عدم القناعة	التكرار	24	63	87
		النسبة	27.6%	72.4%	100.0%
	لا ينطبق	التكرار	40	99	139
		النسبة	28.8%	71.2%	100.0%
المجموع		التكرار	231	469	700
		النسبة	33.0%	67.0%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نجد تأثير عدم وجود الدورات عند المجيبات بان ليس لديهن القدرة على اتخاذ القرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة وإضافة إلى ذالك أسباب أخرى كالعادات والتقاليد وعدم القناعة بهذه الدورات ، وهذا يدل على ان المرأة لا تلتحق بالدورات التدريبية وذلك لمعرفتها بعدم الاستفادة منها في اقامة مشاريع تنتج منها و لأسباب أخرى كالأمية و موقف الرجل الرافض وحجم الأسرة ---ألخ وبذلك يكون عدم قدرة المرأة باتخاذ قرار إقامة مشاريع تستفيد منها عائقا لمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية.

يشير التحليل الاحصائي للبيانات الى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة (0,002) وهو دال من الناحية الاحصائية، وتأتي هذه النتيجة موافقه لما توقعته الفرضية التي تنص على أن اسباب عدم الالتحاق بالدورات التدريبية قد تؤثر على قدرة المرأة اتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها دخل خاص 0

الرجاء انظر في الملحق جدول /8/ توزيع نساء العينة حسب قدرة اتخاذ القرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة دخل خاص و العمل

			العمل		المجموع
			تعمل بأجر	تعمل ضمن إطار الأسرة	
قدرة اتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرآة لدخل خاص	نعم	التكرار	23	208	231
		النسبة	10.0%	90.0%	100.0%
	لا	التكرار	21	448	469
		النسبة	4.5%	95.5%	100.0%
المجموع		التكرار	44	656	700
		النسبة	6.3%	93.7%	100.0%

من خلال البيانات السابقة نجد أن أكثر النسب تتمركز عند من أجابت بان ليس لديها القدرة باتخاذ قرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة دخل وخصوصا من العاملات داخل اطار المنزل، وهذا يدل على تدني نسبة العاملات خارج المنزل والحصول على أجر وذالك لإعاقة ملكية اتخاذ القرار بإقامة أي عمل أو مشروع يرفع من مكانتها ويحقق المساواة مع الرجل في الفرص المتاحة و العمل على إبقائها تمارس الأدوار التقليدية المرسومة كتربية الأطفال و خدمة الزوج وأعمال المنزل –الخ. ومن هنا نجد مدى تأثير عدم اتخاذ قرار بإقامة مشاريع خاصة بها على مشاركة المرأة في تنمية المجتمع. يشير التحليل الاحصائي للبيانات الى شدة معامل التوافق بينهما، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.005) وهو دال من الناحية الاحصائية ، وتأتي هذه النتيجة موافقة لما توقعته الفرضية التي تنص على عدم قدرة اتخاذ القرار بإقامة مشاريع تستفيد منها المرأة دخل خاص قد يؤثر على ممارسة التمييز.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

--- النسبة الاكبر من افراد العينة يؤثر ممارسة التمييز ضدها على اتخاذ قرار العمل0

--- النسبة الاكبر من أفراد العينة يعيقها ممارسة التمييز ضدها في المعاملة على اتخاذ قرار التعليم0

--- تأثير فرض الحجاب و عدم مخالطة الذكور على اكبر نسب افراد العينة في الانتساب الى المنظمات0

--- النسبة الاكبر من افراد العينة يمارس التمييز ضدها والذي يؤثر على العمل المأجور0

--- تأثير ممارسة التمييز ضد المرأة على قدرتها لاتخاذ قرار اقامة مشاريع خاصة تستفيد دخل خاص بها لأغلب أفراد العينة0

--- تأثير عدم السماح لأكبر نسب العينة بالسفر دون مرافق .

التوصيات:

استناداً إلى ما توصلنا إليه من نتائج سوسيولوجية ميدانية ركزت بشكل أساسي على ممارسة التمييز ضد المرأة نختم بحثنا بمجموعة من المقترحات والتوصيات لعلها تفيد القائمين على التخطيط .

– تعريف المرأة بمشكلاتها الاجتماعية وبدورها في المجتمع حتى تستطيع أن تضع تصور يساعدها على القيام بأدوارها الاجتماعية

– إعداد برامج خاصة بالمرأة تساعدها على أداء أدوارها الاجتماعية داخل المنزل وخارجه .

– توعية المرأة بحقوقها القانونية حتى تستطيع الدفاع عن حقوقها وتدعيم مكانتها الاجتماعية .

– تقديم القروض الائتمانية للمرأة وتسهيل إجراءاتها لمساعدة المرأة على إنشاء مشروعات صغيره تدر عليها وعلى أسرتها دخلاً مناسباً .

– تشجيع الصناعات الريفية والمشاريع المدرة للدخل (حياكة ، خياطة ، تصنيع المنتجات) .

– تقديم مشاريع صغيرة تدر دخلاً مناسباً للمرأة لحل مشكلة الفقر.

– إعداد برامج لتثقيف المرأة وتوعيتها بما يدور حولها في المجتمع .

– الاستمرار في افتتاح المراكز الثقافية والإرشادية في جميع القرى وتفعيل دورها وزيادة عدد المرشدات خاصة في الأماكن التي يكثر فيها عمل المرأة .

– دعم الجهود الثقافية التي يمكن أن تساهم فيها كل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية لإحداث تغير ثقافي يتضمن تغير صورة المرأة بالتخلص من القيم والأفكار التي تعيقها

– توعية المرأة بوجود أوضاع أكثر مناسبة لها مما هي عليه الآن ودفعها لزيادة تطلعاتها للوصول إليها

– توظيف وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة توظيفاً سليماً وذلك بإبراز الصورة الإيجابية لدور المرأة الفاعل في الأسرة والمجتمع وتطوير قدراتها ومهاراتها عبر تنفيذ برامج إعلامية مدروسة ذات رسالة تتضمن المفاهيم والقيم التي تؤكدها استراتيجيات الدول المتعددة للنهوض بالمرأة .

–تغيير المناهج الدراسية بما يتلاءم مع ظروف القرية بمناهج تشجع الفتيات للذهاب إلى المدرسة وتذليل الصعاب التي تواجههن .

– العمل على تغيير العادات والتقاليد لتغيير نظرة المجتمع الريفي والبدوي لأهمية وقيمة تعليم الإناث وإلغاء كافة أشكال التمييز بين الجنسيين .

– ضرورة أن تشمل مرحلة التعليم الإلزامي كامل المرحلة الإعدادية نظراً لارتباطها الوثيق بالزواج وحالات التسرب وترك المدرسة لهذه الغاية .

– إيلاء المزيد من الاهتمام بدراسة موضوع تسرب الفتيات وتركهن الدراسة ولاسيما في مرحلتي الدراسة الإعدادية والثانوية بهدف وضع الحلول الناجمة لمعالجتها .

– الاستمرار بدورات محو أمية من قبل الجهات المعنية وخاصة العاملة في القطاع النسائي .

– الاهتمام بزيادة أعداد المدرسات الإناث وإعدادهن إعداد يمكنهن من أداء أعمالهن على أحسن وجه.

– إيلاء التعليم الفني والمهني مزيداً من الاهتمام وتوفير المهارات الأساسية والتدريب للبنات .

– وضع برامج تعليمية للفتيات أكثر مناسبة لتعليم الصحة والتغذية ورعاية الأطفال .

– توفير المعلومات والمعارف لدى المرأة في القرى حتى تتمكن من الاشتراك في صنع القرار على المستويات المختلفة الأسرية أو المحلية أو القومية .

– حث المرأة على المشاركة بالتصويت في المستويات الانتخابية بدءاً من المحلية مع توعيتها بضرورة الاختيار المناسب بحرية كاملة وبدون ضغوط عليها .

– ضرورة تمثيل المرأة في أجهزة المجتمع المختلفة التي تضع السياسات وكذلك ضرورة أن يكون لها نصيب معقول في الأماكن القيادية والنيابية والقضائية .

– العمل على وضع استراتيجيه وخطط مستقبلية لإزالة الفوارق بين الريف والبادية من جهة والمدن من جهة أخرى وزيادة الميزانية المالية للنهوض بالقرى الريفية والبدوية وتشجيع البدو الرحل على الاستقرار والعمل على إدماجهم في التنمية .

– مراجعة وتعديل نصوص القوانين واللوائح والإجراءات التي تنحاز ضد المرأة أو تفيد حريتها ووضع التشريعات والقوانين اللازمة لإعطاء المرأة دورها الكامل .

– ضرورة مشاركة المرأة في صياغة القوانين بصفة عامة وما يتعلق بالمرأة بصفة خاص .

– العمل على زيادة معرفة المرأة بحقوقها القانونية وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

– استمرار السعي لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها الإرثية الممنوحة لها شرعاً وقانوناً .

– إصدار القوانين اللازمة لإزالة كافة أشكال التمييز بين الجنسين في كافة الحقوق والواجبات .

Resources:

1. kassab Hasan, The family upraise and its Social Dimension, Women's Union, The Executive office,200 pages 3-4.

2. Mohammed Al- Hasan, Ihsan, The Sociology Encyclopedia, Egypt. The Arabic House for Publication, page 184-185.

3. Alliafy.Dr. Naem. The Situation of Women between the social Restriction and Evaluation. Damascus Al-Wahda Institution, page 198-182

4. A document of national project to activate the role of the rural women in the agricultural development. The Arab University. The Arab Organization for agricultural development. Sudan Al-Khartoum. 1997, page 12 -14.

5. Mohammed Sakkour and others. The Arab development. Issues, Jordan, Thought Publishing House, 1994, p.p.37-38.

6. National meeting about women participation increase in productive development activities, Arab agricultural organization, Arab League 1999, p.260 -261.

7. Kilani, kamar, Youth and Women in Syria Damascus,1994, p.23

8. Kamel Mohammed, Samira, Social Development: basic concepts, Real Vision, Alexandria, Modern University Office 1998, p. 49.

9. National meeting about women participation increase in productive development activities, Arab agricultural organization, Arab League 1999,

10. Al- Ansari Abdul Hamid, The Role of Gulf Women in Development. Kairo, Arab Thought Publishes, 2001, p. 210.

11. Zakaria Kheder, social combination in Development countries, Damascus, Dawody publishes, 1990, p .156.

12. Shoman, Iman Jaber, Gulf Issues United Arab Emirates, Raas Al- Khaimah Issues. The second Number ,1998 p. 19.
13. National meeting about women participation increase in productive development activities, Arab agricultural organization, Arab League 1999,
14. Dawood Laila, Military and social psychology, Damascus, Rayed Publisher House ,1983, p.92.
15. National meeting about women participation increase in productive development activities, Arab agricultural organization, Arab League 1999,